

اليمن : على شفا الهاوية



التحدي السياسي
للحراك الجنوبي
في اليمن

ستيفن داي

سلسلة أوراق كارنيغي

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط

العدد 108 آذار/مارس 2010

التحدّي السياسي
للحراك الجنوبي
في اليمن

أوراق
كارنيغي

ستيفن داي

التعامل مع الحراك الجنوبي
على أنه مجرد خطر أمني
مرتبط بمشكلة الإرهاب، من
دون معالجة المشاكل السياسية
الأساسية التي أدت إلى قيامه،
يمكن أن يصبح نبوءة مخطئة
تحقق ذاتها بذاتها.

برنامج الشرق الأوسط

العدد 108 آذار/مارس 2010

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2010 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 شارع ماساشوستس. NW
واشنطن. العاصمة 20036
هاتف: 7600-483-202
فاكس: 1840-483-202
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية. الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026. شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت. لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:

www.carnegie-mec.org

المؤلف

ستيفن داي ، أستاذ مساعد في جامعة رولنز ، في وينتر بارك ، في فلوريدا ، سبق له أن درّس في جامعة ستنتسون في وسط فلوريدا ، وجامعة سانت لورنس في نيويورك . داي هو مؤلف كتاب «تحديث الوحدة الوطنية اليمنية: هل يمكن للانقسامات الإقليمية المستمرة أن تتسبب بانهيار النظام؟» ، ميدل إيست جورنل ، صيف 2008 «Updating the Yemeni National Unity: Could the Lingering Regional Divisions Bring down the Regime?» ، *Middle East Journal*، Summer 2008 مُمسّم من جديد: عشرون عاماً من سياسات الوحدة في حقبة القاعدة في اليمن
National Unity in the Era of Al-Qaeda

المحتويات

5	أسماء ومنظمات أساسية
7	موجز
7	توصيات
9	سوء إدارة عملية التوحيد
13	صعود الحراك الجنوبي
18	التعامل مع الحراك الجنوبي
21	تعليقات ختامية
	التسلسل الزمني للأحداث الرئيسة
22	في التاريخ الحديث لجنوب اليمن



أسماء ومنظمات أساسية

المؤتمر الشعبي العام

- الحزب الحاكم لليمن المتحد ومقره الشمال.
- رئيسه الحالي: الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي ترأس الحزب منذ تأسيسه في العام 1982.
- خلفه المفترض: أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس.
- المرشح المنافس لخلافة الرئيس: اللواء علي محسن الأحمر، وهو قائد عسكري من سحان قرب صنعاء، وفرد من قبيلة حاشد المحلية التي ينتمي إليها صالح.
- نائب الرئيس الحالي: عبد ربه منصور هادي الذي كان عضواً في الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي قبل أن يفادر البلاد إلى المنفى إثر معركة اندلعت داخل النظام في عدن في العام 1986.

التجمع اليمني للإصلاح

- الحزب المعارض الإسلامي ومقره الشمال.
- ترأسه الشيخ عبد الله حسين الأحمر منذ تأسيسه بعد التوحيد في العام 1990 حتى وفاته في العام 2007؛ تزعم الشيخ الأحمر أيضاً قبيلة حاشد التي ينتمي إليها الرئيس صالح. ثم انتقلت زعامة القبيلة إلى صادق، نجل الأحمر.
- رئيسه المؤقت: محمد اليدومي؛ ومن بين الشخصيات الرئيسية الأخرى، نجل الشيخ الأحمر، حميد عبد الله الأحمر؛ ورئيس جامعة الإيمان، الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي ارتبط لفترة طويلة بالحركات الإسلامية المجاهدة، وربط اسمه في الماضي بأسامة بن لادن والقاعدة.

الحزب الاشتراكي اليمني

- الحزب الجنوبي الحاكم السابق والشريك في الوحدة مع حزب المؤتمر الشعبي العام.
- يترأسه علي سالم البيض الذي كان شغل منصب نائب رئيس اليمن حتى العام 1994 حين أُجبر على ترك البلاد بعد حرب مع صالح؛ ومن بين أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني في المنفى، رئيس

الوزراء السابق حيدر العطاس، والرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد الذي فرّ من جنوب اليمن في العام 1986 إثر الاشتباك مع فصيلة يقودها البيض.

- يتراًس الحزب حالياً الأمين العام للحزب داخل اليمن، الدكتور ياسين سيد نعمان.

الحراك الجنوبي

- المعارضة الإقليمية ضعيفة التنظيم في المحافظات الجنوبية.
- أسّس العميد المتقاعد في الجيش الجنوبي، ناصر علي النوبه، لكن الحراك اليوم يشكّل مظلةً سياسيةً للعديد من مجموعات المعارضة الجنوبية التي يعتبر بعض منها الرئيس السابق للحزب الاشتراكي ونائب الرئيس، علي سالم البيض، بطلَ قضيتهم. في العام 2009، انضمّ إلى الحركة الشيخ طارق الفضلي، وهو حليف جنوبي سابق للرئيس صالح في المؤتمر الشعبي العام.

القاعدة في شبه الجزيرة العربية

- الفرع المحلي للجماعة الإرهابية الدولية.
- يتراًسها ناصر الوحيشي الذي يُفترض أنه ينشط في محافظة مأرب الشمالية.

التمرد الحوثي

- المعارضة الدينية الزيدية الشمالية المسلّحة.
- يقوده الشيخ عبد الملك بدر الدين الحوثي الذي استلم المقاليد بعد مقتل شقيقه حسين على يد الجيش اليمني في العام 2004.

ثمة ثلاث جماعات معارضة داخل اليمن تُقوّض استقرار البلاد. أحدث هذه المجموعات، وتُسمّى الحراك الجنوبي، كانت أقلّ تطرفاً من تنظيم القاعدة أو المتمرّدين الحوثيين على الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية. وهي انطلقت في العام 2007، واستخدمت الوسائل السلمية سعياً إلى علاج المشاكل المتأصلة في عملية التوحيد المضطرب لشمال اليمن وجنوبه التي تمّت في العام 1990. وقد تسبّب إنشاء الدولة الجديدة بمشاكل بالنسبة إلى سكان الجنوب، أبرزها قضايا الهوية الوطنية، والتظلمات الاقتصادية، والقلق بشأن المداخل إلى السلطة. اتخذت الحكومة المركزية للرئيس علي عبد الله صالح إجراءات صارمة ضدّ الحراك الجنوبي، بيد أن هذه الضغوط جعلت هذه الجماعة أكثر راديكالية، وباتت تُمثّل الآن تهديداً أكبر للنظام في صنعاء؛ إذ يطالب العديد من مؤيديها بالانفصال، وهم يريدون إعادة بناء الدولة السابقة في الجنوب. الأخطر من ذلك هو أن ثمة دلائل على أن الحراك الجنوبي ربما يقيم علاقات مع تنظيم القاعدة.

يتحدّى الحراك الجنوبي الوضع السياسي الراهن في اليمن، وهو ما قد يساعد تنظيم القاعدة من خلال مفاقمة عدم الاستقرار في البلاد. لكن الخطر الحقيقي هو أن يُعتبر الحراك والقاعدة أمراً واحداً، وبالتالي يستهدف بالوسائل العسكرية لمكافحة الإرهاب. ومن شأن مثل هذه الأعمال أن تعظّم دور القاعدة في اليمن وتسهم في تفاقم مشكلة الإرهاب هناك.

يمكن للنظام اليمني الحيلولة دون المزيد من تطرّف الحراك الجنوبي، وتجنّب تعزيز علاقاته مع تنظيم القاعدة. وللقيام بذلك، عليه معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية التي أدّت إلى نشوء هذه الحركة، وزيادة قدرة الجنوبيين على الوصول إلى مداخل السلطة التي يُمسك بها حالياً بصورة رئيسة الرئيس وعائلته، وقبيلته «حاشد».

توصيات:

- ينبغي على القادة العرب، لا الزعماء الغربيين، أن يمثلوا المجتمع الدولي، ويدفعوا الرئيس صالح للتصدي إلى التظلمات السياسية للحراك الجنوبي. على صالح أن يتفاوض مع الزعماء المنفيين من الجنوب، وأن يعجّل بتوزيع أكثر عدالة للموارد الاقتصادية، ويبدأ عملية المصالحة الوطنية الصعبة.

- ينبغي على الحكومة اليمنية القضاء على الفساد، واحترام حقوق الإنسان، والسماح للمعارضين السياسيين بأن ينظّموا أنفسهم سلمياً. وينبغي الإفراج عن السجناء السياسيين، بمنّ فيهم المثات ممن اعتقلوا خلال مظاهرات الشوارع، والتراجع عن التجاوزات الأخيرة على حرية الصحافة.

- الحكومة وممثّلو الحراك الجنوبي في حاجة إلى بدء محادثات تشمل القادة الجنوبيين في المنفى

ونساء من الجنوب، الذين فقدوا مكانتهم الاجتماعية بعد الاندماج مع الشمال الأكثر محافظةً. كما ينبغي إشراك أعضاء من مجتمع الأعمال الجنوبي والطبقة الحاكمة الجنوبية سابقاً في جهود المصالحة.

● الهيكل المستقبلي للدولة اليمنية هو الذي سيحدّد ما إذا كانت المصالحة الوطنية مُمكنةً. وفي حين تستحق الوحدة اليمنية المستمرة الحماية، قد يكون من الأفضل نقل سلطة الحكومة إلى نظام فدرالي أو كونفدرالي جديد لبناء الاحترام بين الأقاليم والتحفيز على المزيد من التنمية الاقتصادية.

إن التعامل مع الحراك الجنوبي على أنه مجرد تهديد أمني مرتبط بمشكلة الإرهاب، من دون معالجة المشاكل السياسية الأساسية التي أدت إلى قيامه، يمكن أن يصبح نبوءةً مخطئةً تحقّق ذاتها بذاتها.

تهدّد ثلاث جماعات معارضة استقرار اليمن، وربما ديمومته داخل حدوده الراهنة. وقد حصلت أكثر جماعتين خطراً - تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب والتمرد الحوثي المسلّح - على نصيب الأسد من الاهتمام الدولي. لكن ينبغي على المراقبين أن ينظروا عن كثب إلى الجماعة الثالثة، الحراك الجنوبي، لأنها مرّت في الآونة الأخيرة بتحوّل جذري. فحين ظهر الحراك الجنوبي في العام 2007، كانت مطالبه مُعتدلةً: المساواة مع المواطنين في شمال البلاد، والوظائف؛ وسلطة أكبر في عملية صنع القرارات المحلية، والمزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية في الجنوب، بما في ذلك أكبر حقل نفط في اليمن في منطقة المسيلة في محافظة حضرموت. واليوم، تحثّ بعض العناصر داخل الحراك الجنوبي على الانفصال عن اليمن، وإعادة تأسيس يمن جنوبي مستقل (أو ما يُسمّى بـ«الجنوب العربي» من جانب أولئك المعارضين بشدة للتوحّد مع اليمنيين الشماليين في العام 1990). وتشير التطورات الأخيرة أيضاً إلى أن الحراك الجنوبي يطور علاقات مع تنظيم القاعدة، على الرغم من أن الحراك له جذور وأهداف مختلفة كان يسعى إلى تحقيقها بوسائل سلمية وديمقراطية.

بدأ الحراك الجنوبي كردّ فعل على سوء إدارة توحيد اليمن خلال العقدين الماضيين. إذ فشلت عملية الوحدة في حلّ المشاكل الأساسية للهوية الوطنية، والتنمية الاقتصادية، والحوكمة السياسية. ويعتقد الكثيرون في الجنوب أن الرئيس علي عبدالله صالح وعائلته وقبيلته حاشد مارسوا التمييز ضدّهم، فيما استغلّوا موارد الجنوب لتحقيق مكاسب شخصية. ومنذ بدايته، مثل الحراك الجنوبي تحدياً سياسياً للنظام. لكن إذا استمرّ سوء إدارة المشاكل الداخلية، فقد يهدّد الحراك الجنوبي الدولة، خاصةً إذا كان أفرادها يتعاونون مع تنظيم القاعدة. وفي العام الماضي، أعلن ناصر الوحيشي، زعيم القاعدة في جزيرة العرب، تأييده للحركة الجنوبية وهدفها المتمثّل بالانفصال، معرباً عن أمله في أن يرى دولةً إسلاميةً مستقلةً في الجنوب، حيث يمكن للقاعدة في جزيرة العرب إنشاء منصة

انطلاق جديدة للعمليات.⁽¹⁾ بالطبع، لأبيد الوحيشي أجندة الحراك الجنوبي، وليس ثمة أي دليل على أن القادة الجنوبيين يشاطرونه حلمه في إقامة دولة إسلامية. لكن من الواضح أن الحراك الجنوبي يتحدى الوضع السياسي الراهن في اليمن، ويهدد بمفاقمة عدم الاستقرار. وهذا الأمر يمثل معضلةً لواقعي السياسات. فمن ناحية، عدم الاستقرار الناجم عن أنشطة الحراك الجنوبي يخلق بيئةً يمكن في إطارها للقاعدة في جزيرة العرب أن تعمق جذورها فيها وتتمو بقوة، خاصةً إذا أصبح الحراك الجنوبي أكثر راديكالية. ومن ناحية أخرى، إذا كان الحراك الجنوبي قد اندمج مع تنظيم القاعدة وتم استخدام القوة العسكرية لقمع أنصاره المدنيين، فإن ثمة خطراً مماثلاً أو أكبر وهو تعظيم دور القاعدة في جزيرة العرب في الجنوب، ومفاقمة مشكلة الإرهاب المنطلقة من اليمن.

◀ سوء إدارة عملية التوحيد

نادراً ما كان اليمنيون عبر التاريخ موحدّين تحت حكم مشترك، إذ أن جغرافية البلاد - جبال شاهقة في الغرب حول العاصمة صنعاء، وصحراء داخلية واسعة، ونظام أودية رائع في الشرق معروف باسم وادي حضرموت - خلقت الانقسامات وأدامتها في عصور ما قبل الإسلام. وفي الحقبة الإسلامية ظهرت مدارس دينية وأنظمة حكم متميّزة. وقد هيمن الزيديون، وهم من أتباع مدرسة شيعية صغيرة في الإسلام، على الهضبة الجبلية الغربية، وأسّسوا نظام الإمامة في نهاية المطاف. أما الشافعية، وهم من أتباع المذهب السني الرئيس في الإسلام، فقد انتشروا على طول البحر الأحمر والمناطق المنخفضة إلى الجنوب من صنعاء. وهكذا، أبقت الجغرافيا أهل السنة والشيعة منفصلين، وحالت دون وقوع العديد من الصراعات بين الجماعتين. لكن اليمنيون طوّروا قدراً أكبر من التكيف من بقية المسلمين في أيّ مكان آخر، فتعايش الزيديون والشافعيون حين تداخلت حياتهم.

نشأ تقسيم اليمن بين شمال وجنوب من معاهدة بين بريطانيا وبين الإمبراطورية العثمانية في العام 1904. وبعد الحرب العالمية الأولى، حلّ إمام زيدي محلّ العثمانيين في الشمال، لكن الشافعيين الجنوبيين رفضوا قبوله كزعيم ديني، وعزّزوا، بدلاً من ذلك، تحالفاتهم مع البريطانيين. وقد انتهج الأئمة الزيديون الشماليون سياسة كراهية الأجانب التي أبقت السكان معزولين في البلدات والقرى الجبلية العالية. وفي الجنوب، ساد الحكم البريطاني، واستخدم المسؤولون مدينة عدن الساحلية كقاعدة يمكنهم من خلالها الإشراف، وإن على نحو فضفاض، على الحكام التقليديين في المناطق المجاورة. وفي وقت لاحق، في منتصف القرن العشرين، قام البريطانيون بتأسيس اتحاد يضمّ سلطنات وإمارات في جنوب الجزيرة العربية، لكن الغيرة والتنافس بين الحكام التقليديين قوّضتا هذا النظام.

هذا الوضع المستقرّ نسبياً، وإن الراكد، انقلب على عقب في الستينيات. ففي العام 1962، أعقبت

حرب أهلية طويلة انقلاباً عسكرياً قام به ضباط قوميون في الشمال مؤيدون لعبد الناصر. تسوية الصراع في العام 1967 أشارت إلى النخب الزيدية وشيوخ القبائل في المرتفعات، الذين لازالوا مهيمنين في البلاد اليوم، بتغيّر في الميول التي أصبحت محافظة. وقد استمرت الاضطرابات في الشمال طوال سنوات السبعينيات والثمانينيات، جنباً إلى جنب مع نشوب حركة تمرد مسلح وسط البلاد، وهي منطقة شافعية عموماً تمتدّ داخلياً من الجبال القريبة من البحر الأحمر إلى مدينتي إب وتعز في منتصف الطريق بين صنعاء وعدن. هذا التمرد كان مدعوماً من جنوب اليمن الذي كان قد حصل على استقلاله عن بريطانيا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، بعد حرب غوار طويلة بدأت في العام 1963. جاء الماركسيون إلى السلطة في الجنوب في العام 1969، وكان النظام الجديد قلقاً إزاء الفتوى الإقليمية إلى درجة أنه توقف عن استخدام الأسماء الإقليمية، واعتمد نظاماً عددياً للمحافظات (من «واحد» إلى «ستة») والمناطق الفرعية. لكن الانقسامات استمرت في الجنوب كما في الشمال.

أدت المنازعات الحدودية بين الشمال والجنوب إلى الحرب في العام 1972 والعام 1979، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصراعات ومن التوجّهات السياسية المختلفة للدولتين، إلا أنهما واصلتا مناقشة التوحيد. وفي أوائل الثمانينيات، صاغتا «دستور وحدة» مشتركاً. بدأت عملية التوحيد بشكل متقطع وغير منتظم، وتأثرت كثيراً في العام 1984 باكتشاف النفط في الشمال وفي العام 1986 بالانقسامات الداخلية التي أضعفت الجنوب. وهذان العاملان أسهما في تعزيز قبضة الرئيس الشمالي صالح في أواخر الثمانينيات، ماسمح له بالتفاوض مع الجنوب من موقع قوة. كان مخزون النفط اليمني بالقرب من الحدود بين الشمال والجنوب متواضعاً وفقاً لمعايير المنطقة، لكنه قدّم حوافز إلى الجنوب للتعاون في مجال التنقيب المشترك. وفي كانون الثاني/يناير 1986، انقسم الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في الجنوب، وأدى الاقتتال بين فصائله إلى فرار الرئيس علي ناصر محمد وعشرات الآلاف من مؤيديه إلى الشمال عبر الحدود، حيث رحّب بهم صالح. وقد حرّض صالح فصيل الحزب الاشتراكي اليمني في المنفى ضد أولئك الذين ظلوا في عدن، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق وحدة مع رئيس الجنوب الجديد، علي سالم البيض في أواخر العام 1989. وقد تلقى البيض ضمانات بأن أنصار علي ناصر محمد مستبعدون من هذه الصفقة، فغادر علي ناصر البلاد متوجّهاً إلى المنفى في سورية.

اتّحد شمال اليمن وجنوبه في 22 أيار/مايو 1990 بموجب صيغة انتقالية لتقاسم السلطة حاولت موازنة السلطة السياسية بين المسؤولين في الشمال والجنوب إلى أن يتم إجراء أول انتخابات ديمقراطية. كان عدد سكان الشمال، ولايزال، أربعة أو خمسة أضعاف عدد سكان الجنوب، ولذا أصبحت صنعاء مقرّ الحكومة في حين شغل صالح منصب الرئيس المؤقت، وقبيل البيض، زعيم الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي، أن يشغل منصب نائب الرئيس. وأصبح جنوبي آخر من حضرموت هو

حيدر عبد الله العطاس، رئيساً للوزراء ومسؤولاً عن شؤون مجلس الوزراء. كانت السلطة التنفيذية في الحكومة هيئة تتألف من خمسة أشخاص تضم ثلاثة شماليين وجنوبيين. وبالتالي أمسك صالح بوضوح بالصوت المرجح في شأن المسائل الحاسمة لسياسات الدولة. وقد تم شغل المناصب في مجلس الوزراء بشكل متساو تقريباً بوزراء من الشمال والجنوب، يساعد كلاً منهم نواب من الجانب الآخر. وعلى الرغم من هذه الترتيبات، لم تحدث وحدة حقيقية قط. فقد شغل المسؤولون الشماليون والجنوبيون طوابق متنافسة من مباني الوزارات، واختار البيض أحد المقرّبين منه ليكون وزيراً للنفط، لكن السيطرة على عائدات النفط كانت تتم في وزارة المالية، حيث اليد العليا للوزير التابع لصالح. كما لم يتم دمج القوات المسلحة في الشطرين، أو وضعها تحت قيادة واحدة، على الرغم من أنه تم نقل بعض الوحدات من كل جانب عبر الحدود. وفي العام 1994، أصبحت هذه القواعد عبر الحدود نقاط تماس للنزاع المسلح الذي أسفر في نهاية المطاف عن انتصار عسكري شمالي.

الضربة القاضية الأخيرة للوحدة اليمينية الواهية تمتت في المأزق السياسي الذي أعقب أول انتخابات عامة في 27 نيسان/أبريل 1993، فقد تم تأخير الانتخابات ستة أشهر بسبب التوترات التي خلقتها عمليات اغتيال ساسة جنوبيين في صنعاء. لم تحدّد المسؤولية عن أعمال القتل بوضوح، لكن الشائعات استشرت، وتراوح المتهمون بين قوات الأمن الشمالية والمجاهدين العائدين من أفغانستان الذين أرادوا صب جام غضبهم المعادي للسوفييت على المسؤولين الماركسيين السابقين. وهذا الجو المشحون على نحو خطير جعل اليمينيين ينظرون إلى الانتخابات باعتبارها حدثاً يأخذ الفائز فيها كل شيء. بيد أن نتائج الانتخابات لم تكن حاسمة⁽²⁾.

حصد حزب الرئيس صالح، المؤتمر الشعبي العام، 40 في المئة من المقاعد في البرلمان، لكنه لم يحصل سوى على 28 في المئة من الأصوات. التجمع اليمني للإصلاح، وهو حزب إسلامي شمالي يُعتبر سلباً مباشراً لجبهة إسلامية أنشأها صالح في السبعينيات لوقف انتشار النفوذ الماركسي الجنوبي، حصل على 21 في المئة من المقاعد. وجاء الحزب الاشتراكي في المرتبة الثالثة بنسبة 18 في المئة من المقاعد، و18 في المئة من الأصوات. أما المقاعد الباقية فقد فاز بها مرشّحون مستقلّون وأحزاب صغيرة. اكتسح الحزب الاشتراكي اليمني مراكز الاقتراع في المناطق الجنوبية بهوامش ساحقة، مؤكّداً قوّته كحزب إقليمي. هذا في حين أن معظم مرشّحي حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بالكاد حصلوا على أغلبية في المناطق الشمالية التي شهدت تنافساً شديداً. وقد فاز حزب المؤتمر الشعبي العام بأكبر حصة من المقاعد البرلمانية، لكنه أخفق في إثبات شعبيته حيث يعيش أكثر من 80 في المئة من السكان في الشمال. الفوز الساحق للحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب أبقى حجه بتمثيل المصالح الإقليمية في الجنوب قوية.

بعد الانتخابات، جادل قادة الحزب الاشتراكي اليمني في أن لهم الحق في حكم الجنوب، واقترحوا نظاماً دستورياً اتحادياً جديداً بسلطة سياسية لامركزية. لكن القادة الشماليين فسّروا

أيّ حديث عن الفدرالية على أنه مؤامرة للانفصال. أصرّ صالح على تشكيل تحالف ثلاثي، بحيث تكون الأغلبية من نصيب المؤتمر الشعبي العام. لكن قادة الحزب الاشتراكي اليمني رفضوا قبول أيّ شيء أقل من الاستمرار في الاستحواذ على السلطة مناصفة مع حزب الرئيس. وظلّ المأزق قائماً حتى ساعد الملك حسين عاهل الأردن في التفاوض على وثيقة العهد والاتفاق في اليمن التي وقّعتها الأطراف كافة في عمان في شباط/فبراير 1994. لكن أيّ آمال بتحقيق السلام كانت قصيرة الأمد. ففي أواخر نيسان/أبريل 1994، اندلع القتال في معسكر للجنود الجنوبيين بالقرب من صنعاء. وسرعان ما تصاعد القتال إلى حرب شاملة بين جيشي الشمال والجنوب. وفي 20 أيار/مايو، وبعد ثلاثة أسابيع من الاشتباكات التي شملت إطلاق صواريخ سكود على صنعاء، واستخدام الطائرات العسكرية والمدفعية الثقيلة، أعلن الزعيم الجنوبي السابق علي سالم البيض الانفصال رسمياً. وقد استمرّت المعارك حتى 7 تموز/يوليو عندما دخلت قوات صالح إلى عدن، في حين فرّ البيض وزملاؤه من البلاد.

لاتزال أصداء اضطرابات العام 1994 تتردّد حتى اليوم في ممارسات الحراك الجنوبي، إذ ينظر الكثير من أعضائه إلى البيض بوصفه بطل قضيتهم المنفي. وكان صالح عرض عفواً عاماً في نهاية القتال، لكنه اتّهم البيض وعشرات آخرين بالخيانة. وقد حوكم الجميع غيابياً وأدينوا وحكم عليهم بالإعدام، على الرغم من أن الأحكام ألغيت في وقت لاحق. مدّ صالح يده إلى الجنوبيين واعداً بتحقيق لامركزية الحكم، كما تتصّ وثيقة العهد والاتفاق، والسماح بانتخاب المحافظين ومديري المناطق. لكن معظم مبادرات صالح في فترة ما بعد الحرب كانت محسوبة ومدبّرة لتركيز السلطة في يديه.

قبل نهاية صيف العام 1994، كان الرئيس صالح قد عدّل دستور الوحدة وألغى مؤسّسات الحكم المشترك والتوزيع الموسّع للسلطة ومنح نفسه المزيد من السلطات التنفيذية كي يحكم بالمراسيم.⁽³⁾ عيّن بعض الجنوبيين، ومن بينهم نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، في مناصب حكومية رفيعة، لكن هذه المناصب كانت رمزية عموماً. وقد تمّ تعيين شماليين أدنى مرتبةً بإيعاز من الرئيس لمنع أيّ استحواذ على سلطة مستقلة. كما استغل صالح الانقسامات الإقليمية والقبلية، («الرقص على رؤوس الثعابين»، كما كان يحبّ أن يقول للصحافيين الزائرين)، لتعزيز قبضته على السلطة.⁽⁴⁾ في البداية اعتمد على «مجازبي علي ناصر» الجنوبيين الذين فرّوا من القتال خلال العام 1986، والذين استبعدهم البيض في زمن الوحدة. هادي كان من هذه المجموعة، وعلى غرار علي ناصر فإن أفراد المجموعة يتحدّرون أساساً من محافظتي أبين وشبوة. وفي وقت لاحق تحوّل صالح إلى اللاجئين الجنوبيين الذين فرّوا من الحكم الماركسي في نهاية الستينيات.

في الأسابيع التي تلت حرب العام 1994، نزل السياسيون وضباط الجيش وشيوخ القبائل ورجال الأعمال الشماليون إلى المدن الجنوبية، سعياً إلى التبرّج من هزيمة جيش البيض. وقد احتلّ كثير من

الشماليين منازل مسؤولي الحزب الاشتراكي اليمني الذين فرّوا من البلاد. وتحدث بعض الجنوبيين عن أن الجنوب «مستعمر» من جانب الشمال، ومع ذلك فإن قلةً أبدوا مقاومةً كبيرةً. فقد كان معظمهم منهكين جداً بعد ثماني سنوات من الاضطراب في حياتهم. تدفق الشماليين أعقبه انتشار الفساد في الهيئات المحلية الجنوبية، ما أدى إلى الاعتقاد بأن أسرة الرئيس وقبيلته كانوا يثرون على حساب الموارد الجنوبية. معروف أن أراضي الجنوب أقل كثافة سكانية من تلك التي في الشمال، لكنها أكبر منها مساحة بما يقرب من الضعفين وأغنى بالثروات المعدنية. وبعد توحيد اليمن، تم اكتشاف أكبر حقل للنفط في محافظة حضرموت بالقرب من منزل علي سالم البيض. وقد بدأ إنتاج النفط الخام في حقل المسيلة في تموز/يوليو 1993؛ وأدى هذا الإنتاج إلى تصاعد التوترات قبل حرب العام 1994. ولا يزال الاستمرار في استغلال حقول النفط في الجنوب مصدراً للشكوى حتى اليوم. فالجنوبيون يشعرون بأن الثروة المنبثقة من أراضيهم وُزعت بشكل غير متناسب على جيش الرئيس صالح وقوات أمنه الشمالية التي تقمع الشعب الجنوبي.

◀ صعود الحراك الجنوبي

فشل توحيد اليمن في العام 1990 في خلق رباط وطني بين الشماليين والجنوبيين. عوضاً من ذلك، كشفت عملية التوحيد عن انقساماتهم، مادعا إلى التساؤل عما إذا كان الشعب يشكل أمة حقيقية تتشارك ذكريات اجتماعية وثقافية. إضافةً إلى ذلك، لم تسعف مشروع الوحدة الأزمة الاقتصادية التي بدأت في التسعينيات وازدادت سوءاً في السنوات العشر التالية. في 22 أيار/مايو 2005 - بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للوحدة - مدّ الرئيس صالح يده إلى الجنوبيين من خلال إقامة الاحتفالات السنوية للوحدة في المكلا، عاصمة محافظة حضرموت الشرقية، في ماكان في السابق جنوب اليمن. ولكن بعد ذلك بعامين فقط، اقتحم الحراك الجنوبي المشهد في المكلا ومدن أخرى في جميع أنحاء الجنوب بالاعتصامات والإضرابات والمظاهرات، وتغذى من تطلّعات المنطقة في أعقاب الوحدة وحرب العام 1994، ومن فشل الحكومة في تطبيق اللامركزية أو توسيع الحكومة المحلية. والحال أن أساليب صالح في ترويح المحسوبة مع القبائل باستخدام عائدات النفط، لم تكن مناسبةً للجنوب المثقف. وقد ازداد صالح ضعفاً بسبب علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وخصوصاً خلال الحرب في العراق بقيادة الولايات المتحدة، التي عارضها معظم اليمنيين.

بعد حرب اليمن في العام 1994، تقاعست الحكومة المركزية عن تطبيق السلطة اللامركزية، واصفة أولئك الذين ضغطوا من أجل هذا التغيير بأنهم «انفصاليون» ومتعاونون مع قادة الحزب الاشتراكي اليمني في المنفى. وقد استغرق الأمر أكثر من خمس سنوات بالنسبة إلى الحكومة لتمير

تشريع «السلطة المحلية»، ولم تُجرَ أول انتخابات محلية حتى شباط/فبراير 2001. وبمجرد أن بدأت المجالس المحلية المنتخبة أعمالها، سُمح لها فقط بالتشاور مع المسؤولين الذين يمسكون بزمام السلطة المحلية الحقيقية والمعنيين من قبل الحكومة المركزية، لكنها لم تحصل على موارد كافية للقيام بعملها. لذلك أثبتت التجربة أنها مخيبة جداً للآمال.

في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة كان معظم المواطنين في الجنوب قد فقدوا الثقة في صالح، وأدركوا أنه عازم على الإبقاء على قبضته المُحكَّمة على الإيرادات الوطنية وتخطيط السياسات. وأدى فقدان الثقة إلى توحيد المعارضة في المحافظات الجنوبية، حيث أدرك المواطنون أن التغيير الحقيقي هذا سيأتي من خلال التضامن والاحتجاج. وحالما بدأت احتجاجات الحراك الجنوبي في العام 2007، تحرَّك الرئيس أكثر نحو الوفاء بوعده بتحقيق اللامركزية. وفي أيار/مايو 2008، سمح صالح فجأة بالانتخاب غير المباشر لحكام المحافظات من قبل أعضاء المجالس المحلية العاجزة. لكن ولأن المواطنين العاديين منعوا من التصويت، فشل هذا الإجراء المنقوص في استرضاء مؤيدي الحراك الجنوبي.

اكتسب الحراك زخماً جديداً لأن صالح كان استنفد قدرته على تحريض قبيلة ضد قبيلة وفصيل ضد فصيل في الجنوب. وبعد الحرب الأهلية في العام 1994، اعتقد أعضاء الدائرة الحاكمة التابعة لصالح أن في وسعهم تعزيز سيطرتهم على المناطق الجنوبية من خلال اتباع سياسة قبلية، كما يفعلون في الشمال عن طريق قبيلتهم حاشد. لكن حكومة اليمن الجنوبي الماركسي السابقة كانت قد ثقفت البلاد في السبعينيات. ومنذ مرحلة مبكرة، جرَّم النظام الجنوبي الثأر القبلي، وفرض القانون والنظام من خلال تأكيد سلطة الدولة. وهكذا، فقد الشيوخ التقليديون نفوذهم في المجتمع، على الرغم من أن الولاءات الفئوية ظلَّت قائمةً في بعض المناطق الجنوبية.

تمثَّل العصبية القبلية عاملاً أقوى في الشمال، حيث تتركز سلطة الدولة بين أفراد قبيلة حاشد التي ينتمي إليها الرئيس صالح. وكان أبرز شيوخ حاشد، عبد الله حسين الأحمر الذي توفي في نهاية العام 2007. قبل الوحدة مع الجنوب، شغل الشيخ الأحمر منصب رئيس البرلمان في صنعاء، وهو المنصب الذي استعاده كرئيس لحزب الإصلاح في أعقاب حرب العام 1994. وقبل التوحيد وبعده، كان ضباط الأمن والجيش الشماليون الأكثر نفوذاً يتحدَّرون من أسرة صالح أو مناطق حاشد التي تدين بأعلى قدر من الولاء للشيخ الأحمر. وفي أواخر التسعينيات، بدا أن الرئيس صالح قد يبني نظام محسوبية فعالاً في الجنوب على أساس بعث النفوذ القبلي هناك. لكن زعماء القبائل الجنوبية الذين حظوا بثقة الرئيس سرعان ماخاب أملهم بنظامه. وبدلاً من المشاركة في سياسة صالح القبلية، اتَّحدوا مع شخصيات اجتماعية بارزة في الجنوب للضغط من أجل قدر أكبر من المطالب السياسية في صنعاء.

في كانون الأول/ديسمبر 2001، التقت مجموعة من كبار الشخصيات الجنوبية في صنعاء طوال

شهر رمضان. كان من بينهم أعضاء في البرلمان اليمني، وزعماء أحزاب سياسية، ومنظمات وقبائل ورجال أعمال. وضعت المجموعة (الملتقى العام لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية) مسودة رسالة شكوى إلى صالح تسرد قائمة المظالم الشعبية في مناطقهم.⁽⁵⁾ واستغلّ رئيسها، علي القفيش، صداقته الطويلة مع الرئيس لتسليم رسالة المجموعة إلى مكتب هذا الأخير، وبالتالي تشجيعه على ردّ خاص. وبعد مرور شهر من دون أن يتلقّى كلمةً واحدةً، كشف رئيس المجموعة تفاصيل ما حدث، ونشر رسالة المجموعة في إحدى الصحف واسعة الانتشار على أمل إرغام الرئيس على التدخل. كان ردّ فعل صالح حاداً، إذ وجّه على الفور وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة إلى تليفق الفضائح حول المنتدى العام ورئيسه. وحينها أدركت الشخصيات الجنوبية البارزة، بما في ذلك شيوخ العشائر، أنه لا المناشدة الخاصة ولا العلنية من شأنها إقناع النظام بالتغيير، الذي لن يأتي إلا من خلال المعارضة المنظمة.

كان ردّ فعل صالح على المنتدى العام عنيفاً، لكن قبضته على السلطة كانت تضعف. إذ لم يوافق اليمنيون على تحالفه مع الولايات المتحدة بعد إعلان الرئيس جورج بوش «الحرب على الإرهاب». وفي آذار/مارس 2003، تحرّك عشرات آلاف اليمنيين في مسيرة إلى السفارة الأميركية حين غزت الولايات المتحدة العراق، واستخدم صالح القوة الفتاكة لوقفهم. انتقد خطباء المساجد في أنحاء اليمن الرئيس بشدّة لوقوفه إلى جانب العدوان الأميركي ضدّ دولة عربية مسلمة. رد صالح بخطوة غير مسبوقّة: أمر الشرطة باعتقال خطباء المساجد، بما في ذلك خطيب المسجد الكبير في صنعاء القديمة. وحينها قام أتباع الشيخ الحوثي في منظمة «الشباب المؤمن» بتمرد مسلح في محافظة صعدة. ألهم نجاح متمرّد صعدة ضدّ القوات المسلحة الحكومية - حتى بعد أن قتل مؤسسها في أيلول/سبتمبر 2004 - الجنوبيين الذين شعروا أن الوقت قد حان لبدء معارضة جماهيرية للنظام.

في أيار/مايو 2007، بدأ ضباط الجيش الجنوبي السابق تنظيم اعتصامات أسبوعية في شوارع المدن والبلدات.⁽⁶⁾ كان هؤلاء الضباط قد أُجبروا على التقاعد المبكر بعد حرب العام 1994. وكانت معاشاتهم التقاعدية عديمة القيمة تقريباً، لذلك طالبوا بتعويض أفضل. والدور الذي لعبه ضباط الجيش الجنوبي السابق في تأسيس الحراك الجنوبي هام لأنهم يرمزون إلى خسارة جنوب اليمن للدولة في العام 1994، عندما احتل الجيش الشمالي الأراضي الجنوبية. شدد ناصر علي النوبة، وهو رئيس مجلس تنسيق متقاعدي الجيش الجنوبي، على الحاجة إلى اعتصامات سلمية غير مسلّحة. ولخشيته من انتشار المعارضة، أمر النظام باعتقال النوبة وعدد من زملائه. بيد أن الاحتجاجات تصاعدت: في البداية شارك المئات في المظاهرات، ثم الآلاف، ثم عشرات الآلاف في نهاية المطاف.

حدثت نقطة تحوّل عشية عطلة 14 تشرين الأول/أكتوبر في البلاد، والتي يتم فيها إحياء ذكرى

انطلاق ثورة جنوب اليمن ضدّ الحكم البريطاني في الستينيات. فقد أطلقت قوات الأمن النار وقتلت أربعة شبان في الشوارع نفسها التي قتل فيها جنود الاستعمار البريطاني سبعة يمينيين يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 1963. وقد أشعلت ذكريات أعمال العنف والقمع إبان الأزمات الأكثر ثورية احتجاجات حاشدة مناهضة للحكومة في جميع أنحاء الجنوب، وكان صالح عاجزاً عن منعها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2007، شارك مئات الآلاف في مراسم دفن الرجال الأربعة الذين قُتلوا في تشرين الأول/أكتوبر، وهي المراسم التي تأجّلت كثيراً. وفي الشهر التالي، قتلت قوات الأمن اثنين من المتظاهرين في تجمع للمعارضة في عدن. وبعد أقلّ من أربعة أشهر، قتلت القوات الحكومية وجرحت العشرات من الشبان الجنوبيين الذين قاموا بأعمال شغب في اثنتين من المحافظات الجنوبية.

بحلول ربيع العام 2008، لم تكن هناك قيادة مركزية للمتظاهرين المناهضين للحكومة، لكنهم بدأوا في تنظيم أنفسهم حول اسم «الحراك الجنوبي»، أو «الحركة السلمية للجنوب». وعملت مجموعات عدة على توجيه الأنشطة المحلية الخاصة بها. لا يزال الحراك الجنوبي لامركزيًا: حتى كانون الثاني/يناير 2010، ادّعت ما لا يقلّ عن خمس منظمات تحمل أسماءً مشابهة أنها تمثل الشعب الجنوبي. وعندما ظهر الحراك، دعا أعضاء بارزون فيه إلى عدم اللجوء إلى العنف لتجنّب وقوع اشتباكات مسلحة، والأهم من ذلك، تجنّب اتهامهم بالارتباط بجهادي تنظيم القاعدة أو المتمرّدين الحوثيين المسلحين في صعدة. وحمل المشاركون في الاعتصامات الأولى لافتات تطالب بـ«المواطنة المتساوية»، وزيادة صلاحيات الحكومة المحلية. ومع ذلك، وبحلول نهاية العام 2008، مال الحراك الجنوبي إلى التطرّف، حيث بدأ المتظاهرون يطالبون بـ«استقلال الجنوب» والانفصال.

في التجمّعات الانتخابية في العام 2009، بدأ المتظاهرون يلوّحون بعلم اليمن الجنوبي السابق، والذي لم يُستخدَم علناً منذ حرب العام 1994. وفي أوائل نيسان/أبريل 2009 أعلن الشيخ طارق الفضلي، (وهو حليف جنوبي سابق لصالح ساعد حزب المؤتمر الشعبي العام خلال المواجهة التي خاضها مع الحزب الاشتراكي اليمني في أوائل التسعينيات)، انضمامه إلى الحراك الجنوبي. وفي الشهر التالي، أعلن زعيم تنظيم القاعدة في اليمن، ناصر الوحيشي، دعم القاعدة في شبه جزيرة العرب للحراك الجنوبي. إعلان الفضلي كان أكثر أهمية، لأنه سرعان ما حظي بترحيب قادة الحركة داخل وخارج البلاد، في حين أن القادة أنفسهم رفضوا أيّ ارتباط مع الوحيشي الذي يعمل انطلاقاً من قاعدته المفترضة في محافظة مأرب الشمالية. خلال حقبة الحكم الاستعماري البريطاني في الجنوب، كان والد الفضلي سلطاناً ذا نفوذ. حكمت أسرته مساحات واسعة من الأراضي الساحلية إلى الشرق من عدن، إلى أن تمّ تأميم جميع ممتلكاتها في الجنوب في ظلّ الحكم الماركسي في العام 1969. وقد طالب الرئيس صالح باستعادة هذه الممتلكات المؤممة بعد هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني في العام 1994، ورهن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم شعبيته في الجنوب بالدفاع عن ملاك الأراضي التقليديين والمصالح التجارية. وبالتالي فإن قطيعة طارق الفضلي مع صالح في العام

2009 تشير إلى تزايد خيبة الأمل بين مؤيدي النظام في الجنوب.

في أوائل التسعينيات، كان الشيخ طارق الفضلي مُقرباً جداً من الدائرة الداخلية للرئيس صالح. فقد تزوجت أخت الفضلي من الرجل القوي في جيش النظام، اللواء علي محسن الأحمر. ومن الجدير بالذكر أكثر أن طارق الفضلي هو واحد من المجاهدين الأفغان العرب السابقين الذين يُعتدّ أنهم مسؤولون عن عمليات الاغتيال في العام 1993، والتي تمت بموافقة النظام أو دعمه، والتي سبقت أول انتخابات برلمانية في اليمن. وبالتالي، فإن انضمام الشيخ الفضلي إلى الحراك الجنوبي كان مؤشراً لما هو أكثر من قطيعة مع نظام الرئيس صالح. كما أظهر انضمامه إلى الحراك المصالحة المحتملة بين الجنوبيين الذين اشتبكوا خلال العقدين الماضيين مع بعضهم البعض بسبب ثارات قديمة تعود إلى الستينيات. الفضلي يعلن الآن تأييده لإقامة دولة مستقلة في الجنوب بقيادة الزعيم السابق للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض، الذي كان يعتبر في السابق شريكاً بالنسبة إلى المجاهدين وملاك الأراضي التقليديين في أوساط الطبقة الحاكمة الجنوبية القديمة.⁽⁷⁾

يستغلّ الرئيس صالح وغيره من كبار المسؤولين اليمنيين دعم طارق الفضلي للحراك الجنوبي لنشر المخاوف في شأن الملاذات الآمنة لتنظيم القاعدة في المحافظات الجنوبية المضطربة. ومن الواضح أن الفضلي غيّر طابع الحراك الجنوبي، الذي أصبح أكثر عدائية وعسكرةً بعد أن انضم إلى قيادة المعارضة في العام 2009. فعلى النقيض من الاعتصامات السلمية المبكرة للحراك، ظهر الفضلي في التجمعات العامة في مسقط رأسه بزنجبار في محافظة أبين وهو يتمنطق بمسدس وحوله حراس مدججون بالسلاح. الأسئلة حول الشيخ الفضلي وعلاقة الحراك الجنوبي بتنظيم القاعدة أكثر تعقيداً. إذ يرفض قادة الحراك الجنوبي دائماً أن يتم ربطهم بتنظيم القاعدة. ومن جانبه، يقول الفضلي أنه قاتل في أفغانستان خلال الثمانينيات إلى جانب قادة المجاهدين المحليين، وليس لصالح أسامة بن لادن.⁽⁸⁾ في أيّ حال، يشتهه في أن الفضلي ساعد بن لادن والقاعدة عندما كان حليف الرئيس صالح ضدّ خصوم النظام في الجنوب. في داخل النظام، كان اللواء علي محسن الأحمر وغيره من الشخصيات الرئيسية في الشمال الكثير من العلاقات السابقة مع التطرف الديني والإرهاب كالفلي.

أياً كان التحالف الذي تمتع به الشيخ طارق الفضلي مع نظام الرئيس صالح فإنه انهار في تموز/ يوليو 2009، عندما افتعلت القوات الحكومية مواجهة عنيفة في منزل الشيخ في زنجبار، ما أسفر عن مقتل بعض حراسه الشخصيين. وفي الواقع ثمة شيوخ جنوبيون آخرون أقوى يُشتبه أيضاً في أن لهم علاقات بتنظيم القاعدة، والكثير منهم يدعمون الحراك الجنوبي. لكن المشكلة الحقيقية في الجنوب لا تكمن في الاتصالات بين تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي، بل في الاضطرابات الناجمة عن المعارضة الواسعة للحكومة في صنعاء. فهذه الاضطرابات سببها تلاعب صالح بالانقسامات في صفوف سكان الجنوب والترجّح من الموارد الاقتصادية الجنوبية. والواقع أن الحراك الجنوبي يغذّيه

الشعور بأن عائلة صالح، التي تسيطر على الجيش وقوى الأمن في اليمن، تقوم بشفط الإيرادات المتحصلة من الموارد النفطية المحلية، ما يُمثّل مشكلة كبيرة لأن النفط والغاز يستحوذان على ما يقرب من 90 في المئة من صادرات اليمن وما يقرب من ثلاثة أرباع إيرادات الحكومة.⁽⁹⁾

التعامل مع الحراك الجنوبي

إن تزايد الحديث عن الانفصال من جانب قادة الحراك الجنوبي، يثير المخاوف في شأن مستقبل اليمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية. وإذا ما استخدم الحراك المزيد من العنف في محاولة الانفصال، فمن المرجح أن يصبح اليمن دولة فاشلة حيث يمكن لجماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة أن تزدهر. وهذا هو السبب في أن الحراك الجنوبي يستحق اهتماماً جدياً من قبل الجهات الفاعلة الدولية.

فالحراك الجنوبي هو أكثر بكثير من مجرد تهديد أمني مرتبط بتنظيم القاعدة. إذ هو أولاً، وقبل كل شيء، حركة سياسية تسعى إلى التعويض عن فشل عملية التوحيد في التسعينيات. والعجز في معالجة المشاكل الكامنة في الجنوب يمكن أن يُعرض الأمن إلى مزيد من التهديد. (فكروا في العراق، حيث أصبح تنظيم القاعدة نشطاً فقط بعد أن أدى الغزو في العام 2003 إلى زعزعة الاستقرار، وحوّله إلى ساحة تجنيد للإرهاب الدولي). إن الحيلولة دون تحوّل الحراك الجنوبي إلى قوة راديكالية لها صلات قوية مع تنظيم القاعدة سوف يتطلب تضاميد جراح توحيد اليمن، والمشاكل السياسية التي غدّت صعود الحراك. وفكرة اليمن بوصفه دولة واحدة ذات تاريخ مشترك تنطوي على مشاكل: فقد كانت تجارب الجنوبيين قبل التوحيد مختلفة جداً عن تجارب أولئك الذين يعيشون في الشمال، وهي ظلت مختلفة من نواح هامة بعد العام 1990. وهذا الافتقار إلى تسلسل توحيدي للأحداث، يجعل من الصعب إقامة وحدة وطنية، ويقوّي المعارضة الجنوبية للدولة. ومن الهام تحقيق قدر أكبر من الثقل الاجتماعي والسياسي خلف الحراك الجنوبي لأنه يمثّل تظلمات الناس الذين كانوا يسيطرون، حتى وقت قريب جداً، على أراض واسعة تمتد من أطراف شبه الجزيرة العربية إلى الحدود مع سلطنة عمان. وهكذا فإن الحراك الجنوبي يمثّل مشكلة على عكس المعارضة المحلية الأخرى في البلاد، وهو يتطلب حلاً سياسياً لا عسكرياً أو حلاً آخر على طريقة محاربة الإرهاب.

على صناع السياسة الخارجية أن يفكروا خارج حدود إستراتيجية مكافحة الإرهاب لتفادي تدهور الوضع في اليمن. وقد أدت إحدى الهجمات الجوية الأميركية - اليمنية المشتركة في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، والتي استهدفت قواعد القاعدة المشتبه فيها في اليمن الجنوبي، إلى قتل أعداد كبيرة من النساء والأطفال في قرية صغيرة في منطقة محفد بمحافظة أبين. وتمّ نشر صور القتلى على شبكة الانترنت وفي الصحف، ما حرّض على تنظيم مظاهرات غاضبة في الشوارع.

سارع قادة الحراك الجنوبي إلى رفض أيّ علاقات مع تنظيم القاعدة، لكن المشاركين في مظاهرات الشوارع استخدموا اسم القرية التي قصفت كشعار. على الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المعنية ألا تساند صالح في حملة عسكرية موسّعة ضدّ الحراك الجنوبي، كما ينبغي عليها أن تدفع إلى التصديّ للتظلمات السياسية للحراك، وإلى التفاوض مع الزعماء الجنوبيين، والتصديّ إلى مشكلة التنمية الاقتصادية، والبدء في عملية المصالحة الوطنية الصعبة. ثم إنه يتعيّن على القادة العرب أن يقودوا هذه العملية بدلاً من الزعماء الغربيين، وذلك لأن المبادرات الغربية، ولاسيما تلك التي تتطوي على وجود عنصر عسكري، ستؤدّي تلقائياً إلى زيادة عدم الثقة في الشمال والجنوب، وفي الوقت نفسه، زيادة الدعم لتنظيم القاعدة في جميع أنحاء البلاد.

إن الخطوات المطلوبة لتحقيق مزيد من الاستقرار في اليمن واضحة. فالحكومة يجب أن تصبح أكثر شفافية وأقل فساداً. ولا بد من مراعاة حقوق الإنسان، والسماح للمعارضة السياسية بأن تنظم نفسها سلمياً. يجب الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم المثأت ممن اعتقلوا خلال مظاهرات الشوارع في الجنوب. وحملة الحكومة على الصحافة يجب أن تنتهي. فقد اعتقل هشام باشراحيل ناشر صحيفة «الأيام» العنصرية يوم 4 كانون الثاني/يناير 2010، بعد أن اقتحمت قوات الأمن منزله. وهو في حاجة، إلى جانب العشرات من الصحافيين الآخرين، إلى دعم دولي كي يفرج عنهم.

على حكومة صنعاء وممثلي الحراك الجنوبي بدء محادثات للتوصل إلى مصالحة وطنية. وينبغي أن يكون زعماء الحزب الاشتراكي اليمني السابق في المنفى، ولاسيما علي سالم البيض وحيدر العطاس والرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، جزءاً من هذه العملية، لأن اليمن سيبقى غير مستقر طالما أن الكثير من الزعماء في المنفى ينظمون المعارضة من خارج حدود البلاد. كما ينبغي أن يتم إدراج المعارضين السياسيين المحليين في جهود المصالحة، بما في ذلك النساء الجنوبيات اللاتي خسرن مكانتهن الاجتماعية بعد الاندماج مع الشمال الأكثر محافظة. هذا في حين أنه في العام 2001، أوشكت مرشحة للمعارضة تدعى الجوهرة أن تفوز بأعلى منصب في مجلس محافظة عدن. وبالتالي، ينبغي أن تتم استشارتها، كما ينبغي أن تتم استشارة الكثيرات من المهنيات في المدينة مثل المحامية الضليعة رقية حميدان.

جهود المصالحة يجب أن تشمل أيضاً مجتمع رجال الأعمال الجنوبيين في المنفى والطبقة الحاكمة السابقة الجنوبية. فاقتصاد اليمن في حاجة إلى مساعدة رجال الأعمال الجنوبيين الناجحين الذين ازدهروا في بلدان أخرى. وقبل حرب العام 1994، كان اقتصاد حضرموت مزدهراً حيث عادت الأسر التي عاشت في المنفى قبل التوحيد، ما أدى إلى ارتفاع قيمة العقارات. لكن خططهم تغيرت حين بدأت البلاد تتحدر نحو الصراع. العمليات السياسية في الجنوب ينبغي أن تكون أكثر شمولاً، بحيث تتم خدمة الأهداف الجنوبية على نحو أفضل من خلال تشكيل مجلس للقادة، يضم المنفيين السابقين، ويلتزم بتحسين الأوضاع هناك. ولا بد أن يتمّ عمل المجلس دائماً في إطار اليمن الموحد،

وليس بوصفه خطة للانفصال. ومع ذلك فإن هيكل الدولة اليمنية المستقبلية ينبغي أن يكون مفتوحاً للتفاوض خلال عملية المصالحة الوطنية.

إن الدولة اليمنية مرشحة للبقاء على الأرجح، إذا انتقلت السلطة من حكم مركزي ربما إلى صيغة نظام اتحادي أو حتى كونفدرالي. جميع المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات إلى اليمن - البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، تحدثت عن الحاجة إلى اللامركزية، لكن مقاومة الحكومة لهذه الفكرة كانت تعني تحسناً طفيفاً. في السنة الماضية، وعد الرئيس صالح بتعميق عملية اللامركزية من خلال السماح بوجود «حكومة محلية منتخبة مباشرة ذات سلطات سياسية واسعة»، وهي الصيغة التي استخدمها الحراك الجنوبي في وقت سابق. ويتعين على المجتمع الدولي انتهاز هذه الفرصة لتشجيعه على توسيع هيكل السلطة، وعليه أن يشجع الزعماء الجنوبيين الذين يتحدثون الآن عن الاستقلال على خفض نبرة حديثهم.

إن الرئيس صالح واحد من أقدم الزعماء في السلطة في العالم العربي. وحده سلطان عمان والزعيم الليبي معمر القذافي أمضيا فترة أطول منه في السلطة. وعلى صالح أن يكرّر أنه سيفي بعهده بأن يترك منصبه عندما تنتهي ولايته في العام 2013، وعليه أيضاً وضع حدّ للتكهنات بأنه ينوي نقل السلطة إلى شخص ما في أسرته. (يُقال إنه يجري إعداد نجل صالح أحمد وثلاثة من أبناء عمومته للقيادة في الجيش). وإذا ما قدرّ لصالح أن يتنحّى كجزء من إعادة التفاوض في شأن هيكل الحكومة اليمنية، ويرفض تثبيت أحد أفراد عائلته في مكانه، فإن ذلك يمكن أن يقنع الحراك الجنوبي بالتخلي عن خطته الانفصالية.

مثل هذه الخطوات لن تكون سهلة أبداً. ستكون هناك مقاومة من جانب النظام، وأيضاً من جانب العناصر الأكثر راديكالية في الحراك الجنوبي. وما يعقد الأمور هو أن محاولة تسوية مشكلة الجنوب بالوسائل السياسية ستشاكل مع العمليات الأمنية الجارية ضدّ تنظيم القاعدة وحركة التمرد الحوثي. فتجاح الجهود السياسية في الجنوب سيتطلب ضغطاً خارجياً ثابتاً، ووساطة فعالة، ويُفضّل أن تكون من جانب زعيم عربي على غرار مفاعل العاهل الأردني الراحل الملك حسين، الذي حاول مساعدة اليمنيين في العام 1994. لكن في نهاية المطاف، فإن نجاح مثل هذا الجهد سوف يعتمد على الزعماء اليمنيين من جميع الأطراف، واستعدادهم للتصدّي للمشاكل التي تركت من دون حلّ منذ التسعينيات.

تعليقات ختامية :

1) «في خطوة غير متوقعة: زعيم القاعدة في جزيرة العرب: يعلن تأييد جماعته للحراك الجنوبي». موقع مأرب برس، 13 أيار/مايو 2009.

http://www.marebpress.net/news_details.php?sid=16554

2) سلطان عبد العزيز المنصوب، «انتخابات 1993 النيابية في اليمن»، صنعاء، اليمن 1995.
3) ستيفن داي، «تبادل السلطة والهيمنة»، أطروحة دكتوراه، خدمة UMI لنشر الأطروحات، آن آر بو، ميشيغان، 2001، ص 379-384. سُدْرَج هذه المعلومة في كتاب يصدر قريباً للمؤلف نفسه بعنوان «اليمن مُقسَّم من جديد: عشرون عاماً من سياسات الوحدة في حقبة القاعدة».

Stephen Day, «Power-Sharing and Hegemony», Ph.D. Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor, MI, 2001; pp. 379-384. This information will also appear in a forthcoming book by the author, Yemen Redivided: Twenty Years of Unity Politics in the Era of al-Qaeda.

4) فكتوريا كلارك، «الرقص على رؤوس الثعابين»، منشورات جامعة يال، يصدر قريباً.
Victoria Clark, Dancing on the Heads of Snakes. Yale University Press, forthcoming.

5) مقابلة أجراها المؤلف مع مدير الملتقى العام في منزله في صنعاء، تموز/يوليو 2002.
6) ستيفن داي، «تحديث الوحدة الوطنية اليمنية: هل يمكن للانقسامات الإقليمية المستمرة أن تتسبب بانتهيار النظام؟»، ميدل إيست جورنل، العدد 62، الرقم 3، صيف 2008، ص 426-427.

Stephen Day, «Updating Yemeni National Unity: Could Lingering Regional Divisions Bring down the Regime?», Middle East Journal, vol. 62, no. 3, Summer 2008; pp. 426-427.

7) «مقابلة: الفضلي يؤكد تأييده لعلي سالم البيض»، صحيفة الوسط، 13 أيار/مايو 2009. «الفضلي: المسألة ليست الوحدة التي دافعنا عنها بدمائنا ولكن الهدف هو الجنوب وخيراته»، صحيفة الأيام، 2 نيسان/أبريل 2009.

<http://www.al-ayyam.info/default.aspx?NewsID=b539f0d34-4903-b96-80bd-1299c3f9059a>

8) «في أول لقاء صحافي له: الشيخ الفضلي يقول إنه مستعد للدفاع ضد أي تهمة موجهة إليه بالإرهاب»، صحيفة الأيام، 15 نيسان/أبريل 2009.

<http://www.al-ayyam.info/default.aspx?NewsID=64553a5187589-f444-dc7-875880b2f5075527>

9) «البنك الدولي، موجز قطري: اليمن»، البنك الدولي.

9) World Bank, Country Brief: Yemen., World Bank.

<http://siteresources.worldbank.org/INTYEMEN/Resources/YEMEN-ENG2009AM.pdf>

التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية في التاريخ الحديث لجنوب اليمن

1839: بريطانيا تحتل ميناء عدن للمرة الأولى.

1904: الحدود العثمانية-البريطانية تُرسم وتفصل الشمال العثماني عن جنوب اليمن حيث يعمد البريطانيون إلى توقيع معاهدات حماية مع العديد من الشيوخ والسلاطين في المناطق المحيطة بمستعمرة عدن.

1959: البريطانيون يعلنون اتحاد إمارات الجنوب العربي حول مستعمرة عدن، ويدفعون باتجاه مخطط اتحادي أشمل، في أوائل الستينيات، كجزء من خطتهم لمغادرة الجنوب.

1963: ثورة جنوب اليمن تندلع؛ وحرب العصابات تُستخدَم لطرد القوات البريطانية.

1967: جنوب اليمن ينال استقلاله من بريطانيا.

1969: الماركسيون يشكلون جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ويؤمّمون الممتلكات في الجنوب، ويحتنن الطبقة الحاكمة السابقة على الفرار إلى المنفى.

1972: الحرب الحدودية الأولى تندلع مع اليمن الشمالي.

1979: الحرب الحدودية الثانية تندلع مع اليمن الشمالي.

1981: مسودة دستور الوحدة تُوَقَّع مع اليمن الشمالي.

1984: النفط يُكتَشَف للمرة الأولى في اليمن، في الجانب الشمالي من الحدود، ويولّد حوافز لإجراء عمليات استكشاف مشتركة ومزيد من المحادثات حول الوحدة.

1986: معركة عنيفة داخل النظام تندلع في عدن بين فصائل الحزب الاشتراكي اليمني الذي تأسس في أواخر السبعينيات. تتم الإطاحة بالرئيس علي ناصر محمد الذي يفرّ من البلاد مع آلاف اللاجئين، ما يفضّل فرص نجاح الوحدة مع الشمال.

1990: الشمال والجنوب يتوحدان، فتنشأ الجمهورية اليمنية. الرئيس اليمني الشمالي علي عبدالله صالح يصبح رئيس البلاد الجديد، فيما علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، يصبح نائباً للرئيس. أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبيون الآخرون يتقاسمون حصةً متساويةً من الحقائق في الحكومة مع زملائهم الشماليين.

1993: اليمن الموحد يجري انتخاباته النيابية الأولى. البيض يقود الحزب الاشتراكي اليمني إلى المركز الثالث، ثم يحاول إعادة هيكلة البلاد على أسس فدرالية مع احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني باستقلال إقليمي في الجنوب.

1994: وثيقة العهد والاتفاق تُوقع بوساطة أردنية، وتقبها الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب بعد عام واحد بالضبط على أول انتخابات نيابية في اليمن. قوات صالح الشمالية تحقق النصر.

2001: الرئيس صالح يسمح بإجراء أول انتخابات محلية في اليمن، ولكنها لاترضي المواطنين الجنوبيين الذين يطالبون بالمزيد من الحقوق الديمقراطية. في أواخر العام 2001، تشكل مجموعة من الشخصيات البارزة «الملتقى العام لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية» في محاولة للضغط على الرئيس لحل التظلمات الإقليمية.

2007: الحراك الجنوبي يبدأ احتجاجات سلمية بعد أن نظّم ضباط متقاعدون من الجيش اعتصامات.

2008: العنف يتصاعد في المحافظات الجنوبية حيث يسعى النظام إلى قمع الحراك الجنوبي؛ صالح يسمح بالانتخاب غير المباشر لحكام المحافظات، لكن هذا الإجراء يفشل في إنهاء الاحتجاجات.

2009: زعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعلن تأييده الحراك الجنوبي وهدف إقامة دولة إسلامية مستقلة في الجنوب. عضو سابق بارز من المجاهدين الأفغان العرب وابن سلطان جنوبي سابق ينضمّ إلى قيادة الحراك الجنوبي. الاشتباكات بين الحكومة والمعارضة تشتدّ عنفاً.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. يتناول المركز التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفّر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحليلات وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة مايعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهدته مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية الفائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2010

- نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي
- جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة، عمرو حمزاوي وناثان ج. براون
- التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن، ستيفن داي
- ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة، سارة فيليبس.

2009

- إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة، مارينا أوتاوي.
- بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، عمرو حمزاوي.
- «ترميم النوافذ المتكسرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن، يزيد صايغ.
- اليمن: كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد؟ كريستوفر بوتشيك.
- إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية، موريل أسبورغ.
- الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 - 2008: تحديات قديمة وديناميات متغيرة، إبراهيم سيف.

2008

- الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم.
- في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أميمة عبد اللطيف.
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع، أمل بوبكير.
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي.
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

www.CarnegieEndowment.org/pubs

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى ١٢١٠ ٢٠٢٦، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: ٩٦١١٩٩١٤٩١
فاكس: ٩٦١١٩٩١٥٩١
ص. ب: ١١-١٠٦١ رياض الصلح - لبنان
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

١٧٧ جادة ماساتشوستس
واشنطن دي. سي ٢٠٠٣٦٢١٠٣
تلفون: ٢٠٢٤٨٣٧٦٠٠
فاكس: ٢٠٢٤٨٣١٨٤٠
www.CarnegieEndowment.org
info@CarnegieEndowment.org

مركز كارنيغي موسكو

١٢٥٠٠٩ موسكو
تفرسكايا ٢/١٦
تلفون: ٤٩٥٩٣٥٨٩٠٦
فاكس: ٤٩٥٩٣٥٨٩٠٦
www.carnegie.ru
info@carnegie.ru

كارنيغي بيجينغ الصين

أر أم ٦١٠٢١ سو يون
فندق فرند شيب
١ زهونغ غوانكون نانداجي
بيجينغ ١٠٠٨٧٣
تشاينا ريفورم فوروم
تلفون: ٨٦١٠٦٨٤٩٥٩٩
فاكس: ٨٦١٠٦٨٤٥٢٤٥٥

كارنيغي أوروبا

مكتب بروكسيل
جادة أوديرغم ٢
١٠٤٠ بروكسيل بلجيكا
تلفون: ٣٢٢٧٣٥٥٦٥٠

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل